الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون عن التصويت)
٦٦٣١ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2011/540)	مشروع قرار مقدم من ١١ دولة من الدول الأعضاء[ج] (S/2011/637)	الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، وبيرو، وغواتيمالا، وكندا، وهايتي			القرار ٢٠١٢ (٢٠١١) ١٥-٠-٠

(أ) الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وغواتيمالا، وكندا، وكولومبيا، والنرويج، وهايتي (رئيس الوزراء).

(ب) تكلم ممثل أوروغواي باسم مجموعة أصدقاء هايتي (التي تشمل الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو وشيلي وفرنسا وكندا والمكسيك والولايات المتحدة).

(ج) الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وكندا، والمكسيك، والنمسا، والولايات المتحدة، واليابان.

(د) الأرجنتين، وأوروغواي، وبيرو، وشيلي، وكندا، وكولومبيا، والنرويج، وهايتي.

(هـ) تكلم ممثل أوروغواي باسم مجموعة أصدقاء هايتي (التي تشمل الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو وشيلي وفرنسا وكندا والمكسيك والولايات المتحدة).

(و) الأرجنتين، وإسبانيا، وإكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وكندا، والمكسيك، والولايات المتحدة، واليابان.

(ز) الأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وأوروغواي، وبيرو، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وشيلي، وغواتيمالا، وفترويلا (جمهورية – البوليفارية)، وكندا، وكوبا، والمكسيك، والنرويج، ونيكاراغوا، وهايتي (الرئيس)، وهندوراس، واليابان.

(ح) الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وكندا، والمكسيك، والنمسا، والولايات المتحدة، واليابان.

آسيا

١٨ – الحالة في تيمور – ليشتي

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ثماني جلسات فيما يتعلق بالحالة في تيمور – ليشتي، بما يشمل جلستين مغلقتين مع البلدان المساهمة بقوات[٣٦٧]، واتخذ قرارين. وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، قرر المجلس في القرار ١٩١٢ (٢٠١٠) تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي[٣٦٨] لفترة سنة، ورحب بتقرير الأمين

(٣٦٧) الجلستان ٦٢٧٥ و ٦٣٣٢.

(٣٦٨) لمزيد من المعلومات بشأن ولاية البعثة، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، ”عمليات حفظ السلام“.

العام، بما في ذلك النتائج والتوصيات المتعلقة باستئناف الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي مسؤولياتها تدريجيا في مجال حفظ الأمن[٣٦٩]. وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١، مدد المجلس في القرار ١٩٦٩ (٢٠١١) ولاية البعثة لسنة واحدة، وطلب إلى البعثة، في جملة أمور، تقديم الدعم في حدود ولايتها الحالية للتحضير للانتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة لعام ٢٠١٢، ومواصلة التطوير المؤسسي للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وبناء قدراتها.

وخلال هذه الفترة، استمع المجلس إلى إحاطات من الممثلة الخاصة للأمين العام لتيمور - ليشتي ورئيسة البعثة عن أنشطة البعثة، بما يشمل استئناف الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي مسؤولياتها في مجال حفظ الأمن، والدعم التقني واللوجستي المقدم في التحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في عام ٢٠١٢.

٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠: إحاطات بشأن استئناف الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي مسؤولياتها في مجال حفظ الأمن

في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، أفادت الممثلة الخاصة للأمين العام بأن تيمور - ليشتي قد حققت تقدما ملحوظا منذ أحداث عام ٢٠٠٦، وأن البلد قد بلغ مرحلة جديدة بإيلاء تركيز مكثف على التدابير اللازمة للحفاظ على الاستقرار، وتعميق أسس الديمقراطية وسيادة القانون، والحد من الفقر، وتعزيز المؤسسات. وذكرت أن تحقيق الأمن والاستقرار على الأمد الطويل في تيمور - ليشتي يعتمد على استئناف الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي مسؤولياتها الأساسية في مجال حفظ الأمن. وأكدت أن إعادة تشكيل وتوجيه عنصر الشرطة في البعثة ستكون واحدة من أولوياتها الرئيسية، التي تشمل أيضا دعم مواصلة تنمية المهارات لدى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، وزيادة أنشطة الخفارة المجتمعية والتحقيقات الجنائية. وفيما يتعلق بقطاع الأمن ككل، ذكرت أن وضع تعريفٍ وتحديدٍ واضحين لأدوار ومسؤوليات الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي والقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور - ليشتي، فضلا عن تعزيز الرقابة المدنية والقدرات الإدارية، يُعَدّان من المسائل الهامة التي لا تزال معلقة[٣٧٠].

وذكر نائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي أن إرساء الاستقرار وتوافر بيئة سياسية سلمية في تيمور - ليشتي أصبحا أمراً واقعاً في بلده، وهو ما يدل على أن قرارات المجلس كانت مناسبة، وأنَّ تدخُّل الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي كان ناجحا جدا. وأفاد بأن اقتصاد تيمور - ليشتي يسجل نموا قويا، وأن الحكومة تبذل جهودا لزيادة المساءلة والشفافية في مجال المالية، وتعزيز المؤسسات القضائية وسيادة القانون، وتحسين العلاقات مع دول المنطقة. وذكر أن هناك توافقاً للآراء في تيمور - ليشتي على أن البعثة ينبغي أن تبقى في البلد حتى عام ٢٠١٢ على النحو الذي أوصى به الأمين العام[٣٧١].

ورحب المتكلمون عموما بالاستقرار الذي اتسمت به الحالة الأمنية في تيمور - ليشتي خلال الفترة المشار إليها. وأكد عدد من المتكلمين ضرورة وضع تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات الموزعة بين الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي والقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور - ليشتي، باعتبار أن حالة عدم اليقين المستمرة في العلاقة بينهما تُعتبر من

(٣٦٩) S/2010/85.

(٣٧٠) S/PV.6276، الصفحات ٢-٧.

(٣٧١) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١٠.

العوامل التي يُحتمل أن تزعزع الاستقرار[٣٧٢]. ومع الترحيب باستئناف الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي مسؤولياتها في مجال الحفاظ على الأمن، أكد عدة متكلمين أيضا ضرورة بناء القدرات الكافية وإتاحة التدريب الكافي لأفراد الشرطة الوطنية[٣٧٣].

وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أفادت الممثلة الخاصة للأمين العام بأن الحالة الأمنية والسياسية في تيمور – ليشتي لا تزال مستقرة، وهو ما يتيح لمؤسسات الدولة التركيز على التحديات الطويلة الأمد التي تواجه البلد. وأشارت إلى أن العديد من الخطط والاستراتيجيات والمؤسسات قد وُضعت بالتركيز على الرؤية الطويلة الأمد، بما في ذلك خطة استراتيجية لقطاع العدالة ومجموعة من قوانين الأمن الوطني. وفيما يتعلق بالشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، ذكرت أن الحكومة تعمل بالتعاون الوثيق مع البعثة على وضع استراتيجيات لتوجيه عملية بناء قدراتها وتعزيز مؤسساتها، وللتحضير أيضا لاستئناف مسؤولياتها في مجال الحفاظ على الأمن. أما فيما يتعلق بقطاع العدالة، فقد أكدت أن تقدما مطردا قد أحرز، بما في ذلك انتقال الجهات الفاعلة القانونية الدولية من مهام التنفيذ إلى أدوار استشارية، في ظل تزايد عدد الجهات الفاعلة الوطنية. وذكرت أنه تم التوصل إلى اتفاق مع حكومة تيمور – ليشتي بشأن إنشاء آلية مشتركة لكفالة أن تكون العملية الانتقالية متسقة مع استراتيجيات الحكومة، وأن يتم نقل مهام البعثة إلى مؤسسات الدولة بسلاسة[٣٧٤].

وشددت ممثلة تيمور – ليشتي على التقدم المحرز في مجالات رئيسية مثل استئناف الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي مسؤولياتها حاليا في مجال الحفاظ على الأمن، وإصدار مجموعة من التشريعات المتعلقة بالأمن الوطني، ووضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية الوطنية. لكنها ذكرت أن تيمور – ليشتي لا تزال تواجه العديد من التحديات، وأنه في المرحلة الحالية من خطة بناء الدولة تُعتبر مجالات السلام والاستقرار، والنمو الاقتصادي والحد من الفقر، وتحقيق العدالة، وتعزيز حقوق الإنسان، من أولويات البلد. وقالت إن الآمال معقودة الآن على ما بعد عملية الاستئناف، وأن تعزيز الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي بلغ مرحلة جديدة، بتكثيف الجهود الرامية إلى إيجاد قدرة وطنية مستدامة وتنمية المؤسسات. ودعت أعضاء المجلس والمجتمع الدولي إلى مواصلة مشاركتهم وتقديم المساعدة اللازمة لبناء دولة مستقرة ومزدهرة[٣٧٥].

ورحب المتكلمون باستمرار حالة الاستقرار في تيمور – ليشتي وبالجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، والتنمية الاقتصادية، وبناء قدرات المؤسسات. وأشار العديد من المتكلمين إلى أن قيام الشرطة الوطنية باستئناف مسؤولياتها تدريجيا في مجال الحفاظ على

(٣٧٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥–١٦ (المملكة المتحدة)؛ الصفحتان ١٧–١٨ (أوغندا)؛ الصفحتان ١٨–١٩ (المكسيك)؛ الصفحتان ٢٢–٢٣ (البرازيل)؛ الصفحات ٢٣–٢٥ (البوسنة والهرسك).

(٣٧٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠–١١ (اليابان)؛ الصفحتان ١٤ و ١٥ (الاتحاد الروسي)؛ الصفحتان ١٥ و ١٦ (المملكة المتحدة)؛ الصفحتان ١٨ و ١٩ (المكسيك)؛ الصفحتان ١٩ و ٢٠ (الولايات المتحدة)؛ الصفحات ٢٠–٢٢ (تركيا)؛ الصفحتان ٢٢ و ٢٣ (البرازيل)؛ الصفحات ٢٣–٢٥ (البوسنة والهرسك)؛ الصفحات ٢٥–٢٧ (نيجيريا)؛ الصفحات ٣٠–٣٢ (جنوب أفريقيا)؛ الصفحتان ٣٧–٣٨ (البرتغال).

(٣٧٤) S/PV.6405، الصفحات ٢–٧.

(٣٧٥) المرجع نفسه، الصفحات ٧–١٠.

الأمن لم يؤد إلى زيادة مستوى الجرائم[٣٧٦]. وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن رأي مفاده أن الجدول الزمني لنقل المسؤوليات المتعلقة بالحفاظ على الأمن ينبغي أن يستند إلى مدى استعداد وحدات الشرطة لذلك، لا الارتكاز على جدول مصطنع[٣٧٧]. وأكد ممثل تركيا أنه ينبغي عدم إدخال مزيد من التغييرات على ولاية البعثة وتشكيلة القوة قبل انتخابات عام ٢٠١٢، وأنه لا بد من تركيز المزيد من الجهود على بناء قدرات الشرطة ومؤسسات الدولة الأخرى[٣٧٨].

٢٢ شباط/فبراير و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١: إحاطات بشأن التدابير المتخذة لدعم تيمور - ليشتي في التحضير لانتخابات عام ٢٠١٢

في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١، أعربت الممثلة الخاصة للأمين العام عن ثقتها بإمكانية إنجاز عملية استئناف الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي لمسؤولياتها الأساسية في مجال الحفاظ على الأمن في جميع المناطق في الأشهر المقبلة. وقالت إنه سيتبع ذلك مرحلة إعادة التشكيل التي ستركّز خلالها شرطة البعثة في الدرجة الأولى على زيادة التعزيز المؤسسي وبناء القدرة للشرطة الوطنية. وذكرت أن إحدى المهام الحاسمة التي تضطلع بها البعثة تتمثل في المساعدة على كفالة أن تكون الشرطة الوطنية جهازاً احترافياً ونزيهاً للشرطة الوطنية، يتمتع بثقة الشعب التيموري ويكون قادراً على ضمان الأمن العام، مع إيلاء الاحترام الواجب لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وذكرت أن التحديات السياسية الرئيسية للمرحلة المقبلة تشمل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الوطنية في عام ٢٠١٢، التي ذكرت الحكومة أنها ستظل تحتاج فيها إلى الدعم الانتخابي المقدم من الأمم المتحدة[٣٧٩].

وعرض رئيس الوزراء ووزير الدفاع والأمن في تيمور - ليشتي الإنجازات التي حققتها الحكومة الائتلافية المكونة من خمسة أحزاب، في مختلف القطاعات، منذ تولي مهامها في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وذكر أن الحكومة بصدد إضفاء الطابع الرسمي على طلبها للانضمام إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأكد أن إعادة إرساء السلام والاستقرار نائجة في المقام الأول عن الإصلاحات التي جرى البدء بها في الشرطة الوطنية والقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور - ليشتي، بعد تجاوز الخلافات بين الطرفين. ورغم أن نقل المسؤولية التنفيذية من الشرطة التابعة للأمم المتحدة إلى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي سيكتمل بحلول ٢٧ آذار/مارس ٢٠١١، فإن الشرطة الوطنية ستظل بحاجة إلى مساعدة الشرطة التابعة للأمم المتحدة في المهام الاستشارية ومهام بناء القدرات. وفيما يتعلق بفترة الانتخابات، شدد على أن بلده سيبرم اتفاقا خاصا مع البعثة لتمكين الشرطة التابعة للأمم المتحدة من المشاركة مع الشرطة الوطنية في الحفاظ على النظام العام في البلد[٣٨٠].

وأعرب معظم المتكلمين عن تقديرهم للبعثة ولفريق الأمم المتحدة القطري على المساعدة المقدمة لانتقال تيمور - ليشتي إلى مرحلة الاستقرار المستدام والنظام الديمقراطي. ورحب العديد من المتكلمين بجهود البعثة لدعم الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في مجالات التدريب وبناء القدرات

(٣٧٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤ (المملكة المتحدة)؛ الصفحتان ١٤ و ١٥ (البرازيل)؛ الصفحتان ٢٦ و ٢٧ (تركيا)؛ الصفحتان ٣٢ و ٣٣ (الفلبين)؛ الصفحتان ٣٦ و ٣٧ (الاتحاد الأوروبي).

(٣٧٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢ و ٢٣.

(٣٧٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٦ و ٢٧.

(٣٧٩) S/PV.6485، الصفحات ٢-٨.

(٣٨٠) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٣.

والتطوير المؤسسي[٣٨١]. وأكد العديد من المتكلمين أن الاستقرار على الأمد الطويل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا اتخذت الحكومة موقفا حازما ضد الإفلات من العقاب وقدّمت مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة إلى المحاكمة[٣٨٢].

وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أفادت الممثلة الخاصة للأمين العام بأنه في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١١، استأنفت الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي المسؤولية عن تولي وقيادة وضبط جميع عمليات الشرطة في البلد. وأشارت إلى أن البعثة كثفت تركيزها على تقديم الدعم لتعزيز التطوير المؤسسي وبناء القدرات للشرطة الوطنية، وسوف تحافظ على تلك القدرة طوال فترة انتخابات عام ٢٠١٢. وفيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية والرئاسية المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٢، قالت إن دعم الأمم المتحدة للانتخابات سيقدَّم عن طريق فريق الدعم الانتخابي المشترك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشجعت أيضا الشركاء الدوليين على إرسال مراقبين للانتخابات وتوفير الدعم المالي لأنشطة الأمم المتحدة الانتخابية[٣٨٣].

وشدد وزير الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي على التقدم الكبير المحرز في العديد من المجالات، بما في ذلك التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي والاجتماعي، وإصلاح قطاعي الدفاع والأمن. وذكر أنه في أعقاب الانتخابات، ستبدأ تيمور – ليشتي مرحلة جديدة مع الانسحاب التدريجي للبعثة ودمج البلد ضمن رابطة أمم جنوب شرق آسيا[٣٨٤].

ورحب المتكلمون بالتقدم الذي أحرزته تيمور – ليشتي، وبخاصة على صعيد النمو الاقتصادي، وشددوا على أهمية إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٢ بطريقة شفافة وسلمية. ورحب العديد من المتكلمين بمستوى التعاون الهام بين البعثة وحكومة تيمور – ليشتي في وضع الخطة الانتقالية المشتركة، والنجاح في نقل جميع المسؤوليات المتعلقة بالحفاظ على الأمن من البعثة إلى الشرطة الوطنية[٣٨٥]. وأكد ممثل المملكة المتحدة أن انسحاب البعثة ينبغي أن يتم بعناية وكفاءة، وشدد على ضرورة وضع جدول زمني واضح لانسحاب أفراد البعثة بعد الانتخابات[٣٨٦]. وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن القرار النهائي بشأن انسحاب البعثة ينبغي أن يُتخذ بعد إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، مع الأخذ بعين الاعتبار الحالة السياسية والأمنية السائدة، وأن الترتيبات المتعلقة بوجود الأمم المتحدة في الفترة اللاحقة ينبغي أن يخضع لمناقشات فنية مع الحكومة المنتخبة حديثا[٣٨٧].

(٣٨١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥ (الهند)؛ الصفحتان ١٥ و ١٦ (الولايات المتحدة)؛ الصفحتان ١٧ و ١٨ (البوسنة والهرسك)؛ الصفحات ٣٨–٤٠ (أستراليا).

(٣٨٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و ١٦ (الولايات المتحدة)؛ الصفحتان ١٨ و ١٩ (فرنسا)؛ الصفحتان ٢٢ و ٢٣ (المملكة المتحدة)؛ الصفحتان ٢٨ و ٢٩ (كولومبيا)؛ الصفحتان ٢٩ و ٣٠ (لبنان)؛ الصفحتان ٣٠ و ٣١ (ألمانيا)؛ الصفحات ٤٠–٤٢ (الاتحاد الأوروبي).

(٣٨٣) S/PV.6664، الصفحات ٢–٧.

(٣٨٤) المرجع نفسه، الصفحات ٧–١٠.

(٣٨٥) المرجع نفسه، الصفحات ١٠–١٢ (البرازيل)؛ الصفحات ١٣–١٥ (الولايات المتحدة)؛ الصفحتان ١٦ و ١٧ (جنوب أفريقيا)؛ الصفحتان ١٧ و ١٨ (فرنسا)؛ الصفحتان ١٩ و ٢٠ (الهند)؛ الصفحتان ٢١ و ٢٢ (المملكة المتحدة)؛ الصفحة ٢٤ (الاتحاد الروسي)؛ الصفحتان ٢٥ و ٢٦ (ألمانيا)؛ الصفحات ٢٦–٢٨ (البرتغال).

(٣٨٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١ و ٢٢.

(٣٨٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

الجلسات: الحالة في تيمور – ليشتي

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون عن التصويت)
٦٢٧٦ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2010/85)		أستراليا، وأيرلندا، والبرتغال، وتيمور – ليشتي (نائب رئيس الوزراء)، وجنوب أفريقيا، وماليزيا، ونيوزيلندا	الممثلة الخاصة للأمين العام لتيمور – ليشتي ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
٦٢٧٨ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2010/85)	مشروع قرار مقدم من ٢١ دولة من الدول الأعضاء[أ] (S/2010/95)	أستراليا، والبرتغال، وتيمور – ليشتي، وجنوب أفريقيا، والفلبين، وماليزيا، ونيوزيلندا			القرار ١٩١٢ (٢٠١٠) ١٥-٠-٠
٦٤٠٥ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2010/522)		أستراليا، والبرتغال، وتيمور – ليشتي، وجنوب أفريقيا، والفلبين، وماليزيا، ونيوزيلندا	الممثلة الخاصة للأمين العام، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
٦٤٨٥ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (عن الفترة من ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١) (S/2011/32)		أستراليا، وتيمور – ليشتي (رئيس الوزراء ووزير الدفاع والأمن)، والفلبين، ونيوزيلندا، واليابان	الممثلة الخاصة للأمين العام، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
٦٤٨٧ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (عن الفترة من ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١) (S/2011/32)	مشروع قرار مقدم من ٢٠ دولة من الدول الأعضاء[ب] (S/2011/86)	أستراليا، وتيمور – ليشتي، والفلبين، وماليزيا، ونيوزيلندا، واليابان			القرار ١٩٦٩ (٢٠١١) ١٥-٠-٠

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون عن التصويت)
٦٦٦٤ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2011/641)		أستراليا، وأنغولا، وبابوا غينيا الجديدة[ج]، وتيمور – ليشتي (وزير الخارجية والتعاون)، والفلبين، وناورو، ونيوزيلندا، واليابان	الممثلة الخاصة للأمين العام، ونائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين وفقا للمادة ٣٩، و ٧ متكلمين وفقا للمادة ٣٧[د]	

(أ) الاتحاد الروسي، وأستراليا، وأوغندا، والبرازيل، والبرتغال، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وجنوب أفريقيا، والصين، وغابون، وفرنسا، والفلبين، ولبنان، وماليزيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة، والنمسا، ونيجيريا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، واليابان.

(ب) الاتحاد الروسي، وأستراليا، وألمانيا، والبرازيل، والبرتغال، والبوسنة والهرسك، وجنوب أفريقيا، والصين، وغابون، وفرنسا، والفلبين، وكولومبيا، ولبنان، وماليزيا، والمملكة المتحدة، ونيجيريا، ونيوزيلندا، والهند، والولايات المتحدة، واليابان.

(ج) تكلمت بابوا غينيا الجديدة باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ: بابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وميكرونيزيا، وناورو.

(د) لم يُدلِ ممثل ناورو بأي بيان.

١٩ – الحالة في أفغانستان

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ١٣ جلسة بشأن الحالة في أفغانستان، واتخذ أربعة قرارات، واعتمد بيانا رئاسيا واحدا. وركّز المجلس على الانتقال التدريجي إلى تولّي الأفغان المسؤولية الكاملة عن الأمن والحكم والتنمية. ونظر في مسألة عقد الانتخابات البرلمانية، وفي عمل وولايتي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية المأذون بها من طرف الأمم المتحدة.

ومدّد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مرتين لفترة سنة واحدة في كل مرة[٣٨٨]. وبموجب الفصل السابع من الميثاق، مدّد المجلس أيضا مرتين الإذن بالقوة الدولية للمساعدة الأمنية لفترة سنة واحدة في كل مرة، بما في ذلك الإذن للدول الأعضاء المُشاركة في القوة باتخاذ جميع التدابير اللازمة للوفاء بولايتها[٣٨٩].

(٣٨٨) القراران ١٩١٧ (٢٠١٠) و ١٩٧٤ (٢٠١١). للاطلاع على معلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، ”البعثات السياسية وبعثات بناء السلام“.

(٣٨٩) القراران ١٩٤٣ (٢٠١٠) و ٢٠١١ (٢٠١١). للاطلاع على معلومات عن ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية، انظر الجزء السابع، القسم الرابع، ”الإجراءات المتَّخَذة لحفظ السلام والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما عملا بالمادة ٤٢ من الميثاق“.